الولايات المتحدة وأوروبا

نحو نظام عالمي جديد

بقلم: هنري كيسنجر*

ترجمة: أحمد محمود

منذ عشرات السنين تزيد عما يمكن أن أبوح به، ذهبت وأنا أستاذ صغير لأستمع إلى محاضرة يلقيها هارولد ماكميلان، وكان لم يمض ساعتها وقت طويل على استقالته من منصب رئيس الوزراء. وبدأ ماكميلان تقديم خلاصة حكمته قائلا: «عندما غادر آدم وحواء جنة عدن التفت إليها وقال: إننا نعيش عصر التحول» وهذا أيضا هو موضوع ملاحظاتي.

العنوان الأصلي للمقال:

Toward Anew World order

المصدر:

Current Dec. 95

مراجعة: هيئة التحرير

* يترأس هنري كيسنجر مجلس إدارة «كيسنجر أسوشيتس أنكوريوريشن» وهذاجزء من بحث بعنوان «نحن نعيش عصر التحول» كتبه هنري كيسنجر في مجلة Daedalus عدد صيف 1995. ص 99 ـ 107.

نشأت فكريا في عصر «العلاقة الخاصة» التي أعتقد أن لها دورا مهما في خلق النظام العام في أعقاب الحرب. وهي لم تكن معروفا جادت به الولايات المتحدة على بريطانيا، بل إنها اكتسبته من خلال ما قامت به أثناء الحرب في أول الأمر ثم من خلال المساهمة الضخمة التي قدمتها في إعانة مشروع مارشال على الظهور وفي حلف شمال الأطلنطي (الناتو) وفيها أصبح معروفا بنمط الحرب الباردة في العلاقات الدولية. وأضافت بريطانيا صفات مهمة لتلك العلاقة، وهي خبرتها في العالم متعدد الأقطاب والتوجيه العالمي للعقل والقيادة المجربة والالتزام بالأمن والعلاقات الخارجية التي لا يستهان بحجمها واللغة الإنجليزية التي يمكنك سماعها الآن في التلفزيون الأمريكي بينما يستعملها من يتسم بالأصالة ومن يشغل نفسه بالتفكير المبني على التمني.

كل هذه كانت أصولا عظيمة. إلا أننا بصدد بيئة جديدة، وأزعم أن الصفات التي جعلت العلاقة الخاصة تستمر -وقد اتسعت الآن لتصبح علاقة أوروبية أمريكية- قد تكون أكثر أهمية عما كانت في الماضي. وهذا لا يذكر بالقدر الكافي، بل إن الكلمات عندما تخرج من الأفواه فإنما تعبر عما يزيد قليلا على الإذعان الذي ينم عن احترام قداس الأمس. إلا أنه لكي تكون هناك علاقات أوروبية أمريكية في القرن الحادي والعشرين، تتعدى الاستشارة العرضية، مع وجود تجارة شديدة الفاعلية، فلابد أن تقوم



على ما يتعدى مجرد تذكر الأيام الخالية. إنها لابد أن تخاطب المصالح المشتركة للعالمين، تلك المصالح التي ما كان ينبغي أن تتوارى بانتهاء وجود الاتحاد السوفييتي.

إن الولايات المتحدة تواجه موقفا لم يسبق له مثيل مطلوب فيه تذكر الجذور التاريخية دوما. إنها الدولة الكبرى الوحيدة في العالم التي يمكن تحديد تاريخها على وجه الدقة. ولأن سكانها على الإطلاق من المهاجرين، فلم يكن لها يوما جار قوي على حدودها، ولم تضطر قط إلى مواجهة مشاكل الأمن التي تواجهها الأمم الأقل حظا. وكان فهم الأمريكيين لسياستهم الخارجية دائما فهما ذا اختيار محدود. وفضلا عن ذلك كان فهما ناتجا عن امتلاك القدرة على المشاركة في التعهدات الدولية، أو الإحجام عنها، تبعا لرغبتهم، وكانت كل مبادرة أمريكية في فترة ما بعد الحرب تقدم للشعب الأمريكي على أن لها موعدا نهائيا يمكن لأمريكا أن تنسحب بعده، وهو ما يسمح بوضع أساس لنمط متوازن يمكنها من أن تصبح حلا من أي التزام.

وهذا يفسر السبب في كون السياسة الخارجية الأمريكية كلها تقريبا قد جرى العرف على تقديمها بمصطلحات نفسية ولاهوتية بالتبادل. فهي إما وسيلة يمكن بها توجيه العلاقات فيما بين الأمم وكأنها علاقات بين أفراد، إلا أن هذا مستحيل فتتحول إلى حرب مقدسة لتدمير المعارضين، أو بالأحرى لتغيير أفكار المعادين للمنهج الأمريكي في التعامل مع الشؤون الدولية.

كم عدد ما يمكن تذكره من أحداث تاريخية، على فرض وجودها، أعلن فيها زعماء أي أمة وحلفاؤها عن أهداف تحققت جميعا بالفعل بعد نحو أربعين سنة؟ هذا هو الوضع الذي نجد فيه أنفسنا الآن. ويحدث هذا تماما في اللحظة التي تنتمي فيها جماعات القيادة السائدة في الولايات المتحدة الآن إلى أصول جغرافية تختلف تماما عن تلك التي شكلت فترة ما بعد الحرب. وفي المقابل نجد في أوروبا «فجوة أجيال» أحدثتها عوامل أخرى. وكلاهما ينبغي فهمه في ضوء التفكير في العلاقات المستقبلية بين جانبي المحيط الأطلنطي.

و الذي شكل السياسة الأمريكية الخارجية أثناء الحرب الباردة بقدر كبير هو ما يسمى بـ «المؤسسة» الشمالية الشرقية، والقيادة الحالية واتجاه السياسة الخارجية هما في الغالب من توجيه الغرب أو الجنوب الغربي أو الجنوب. والعلاقات الأمريكية مع أوروبا الآن أقل عضوية عما كانت عليه في جيل اتشسون وماكلوي وآباء الحرب الباردة الآخرين. ولا يعني هذا أن المجموعة الحالية معادية للعالمية. كل ما في الأمر أنها أقل معرفة بالتاريخ الأوروبي الحديث. فقد تعلمت المؤسسة السابقة من الاسترضاء درسا مفاده أن الديمقراطيات المحيطة بالأطلنطي لابد أن تتوحد، وليس أمام الزعماء الأمريكيين الجدد حاجة ملحة كهذه.

فيتنام

الجيل الحالي، بافتقاره إلى الخبرة الشخصية بالحرب العالمية الثانية وعدم إقامته لتلك الأشكال من العلاقات الأوروبية التي ربطت جيلا سابقا بالعالم القديم، يقبل حرب فيتنام على أنها عيد التجلي الخاص به. وقليلون جدا من بين هؤلاء الذين يشغلون مناصب عليا في واشنطن الآن رأوا الصراع الذي دار في فيتنام. لقد نأى جيل كامل من طلبة الجامعة بنفسه عنه، إما كنوع من المقاومة العلنية للحرب أو لحصولهم على ما كانوا يعتقدون أنه إعفاء شرعي من الخدمة العسكرية الإجبارية، وتبدو حرب فيتنام من وجهة نظر هؤلاء وكثير غيرهم على أنها خطأ رهيب ـ الخبرة التعريفية لجيلهم ـ تحدد جزءا كبيرا من معتقداتهم عن الحرب والسلام. ومعرفة إن كانت خبرتهم فيما يتعلق بفيتنام قد أعجزتهم عن تأمل عالم ما بعد الحرب الباردة بموضوعية، ككثير ممن أحزنهم دور أمريكا في الحرب العالمية الأولى وما استخدموا فيها من ظلم وقسوة كمبرر لشعار عدم التدخل الذي ساد في العشرينيات والثلاثينيات، مسألة نادرا ما يفكر فيها أحد، والسياسة الأمريكية، سواء كانت في البلقان أو الكاريبي، وفي أفريقيا أو في آسيا، لا يمكن فهمها إلا في سياق جيل يرى العالم المعاصر من خلال عدسة صنعها صراع محلي فاشل، هو فيتنام.

ونتيجة لذلك تعيش أمريكا في الوقت الراهن ما أعتقد أنه ليس سوى بداية جدل قومي، وأنا في واقع الأمر لا يحق لي هنا أن أتحدث عن وجهة النظر الأمريكية، لأن وجهة النظر الأمريكية مازالت في طور التكوين ولم يبدأ الجدل الذي يحمل في طياته بذور التغيير بعد. فللمرة الأولى في التاريخ تضطر أمريكا إلى توجيه سياسة خارجية عالمية دون أن يكون هناك عدو أيديولوجي شديد البأس، ودون أن تكون هناك خطة استراتيجية محددة المعالم وفي عالم لا يمكنها السيطرة عليه أو الانسحاب منه. وعليه، فإن المبادىء الكلاسيكية للسياسة الخارجية الأمريكية ـ أي استحضار تحد أيديولوجي ضخم يمكن في مواجهته نقل السياسة الخارجية إلى مؤسسات كبيرة لمعالجة الأزمة الملحة ـ لا يمكن تطبيقها كذلك.

ويقال إن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة الباقية. وهذا توصيف ساذج للموقف. فهي قد تكون القوة العظمى العسكرية الوحيدة الباقية، ولكن القضايا التي يمكن حلها بالعمل العسكري آخذة في التناقص، ونوع القوة التي تتفوق فيها الولايات المتحدة تتلاشى يوما بعد يوم ملاءمتها لمعظم الأزمات الدولية التي يمكن توقع حدوثها. ومن ناحية أخرى، فإنه فيما يتعلق بالاقتصاد أو حتى بالتكنولوجيا، أصبح العالم على قدر كبير من التوازن، بل إن نظرة سريعة على حالة الدولار توضح أن الوضع

الاقتصادي النسبي للولايات المتحدة ليس كما كان عليه، حتى منذ سنوات متعددة. والواقع أننا نعيش الآن عالما يتكون من ست أو سبع قوى عالمية كبرى.

وفي إطار هذا النظام العالمي تواجه الولايات المتحدة مشكلة السياسة الخارجية التقليدية إلى حد ما، والخاصة بالقوى العالمية ذات القوة المتساوية تقريبا. وليس هناك سوى طريقين إلى الاستقرار: أحدهما الهيمنة والآخر التوازن. الهيمنة قد لا تكون ممكنة وتتعارض في أي حال مع ما يقنع به الشعب الأمريكي ومع أخلاقياته. أما التوازن فمفهوم يرفضه المجتمع المثقف الأمريكي بشدة لأنه يؤدي إلى توترات لا حد لها، وهو موقف استطاع الأمريكيون تجاوزه على مدى جزء كبير من تاريخهم. وأن تقول في أمريكا إن علينا تحديد المصلحة القومية يعد في نظر البعض مسألة ثورية، إن لم تكن رجعية، وحتى إذا تمكن إنسان ما من جعل المصلحة القومية صيغة مقبولة، فإن تعريفها يكون في أغلب الأحيان باستعمال مصطلحات أيديولوجية شديدة العمومية، ومع ذلك مازالت هناك ضرورة لأن يقوم مستقبل العالم على قدر من التفاهم فيما بين مناطقه المتعددة.

المصالح الأمريكية

مستحيل أن يكون كل مشارك في أي نظام دولي راضيا تمام الرضا في كل الأحوال. فالبشرية لم تحقق هذه الحالة قط. ومع ذلك يحتمل أن تكون الأقاليم الكبرى من العالم غير راضية، مما يجعلها تسعى إلى قلب النظام العالمي بالعنف أو الإرهاب أو الحروب الاقتصادية، أو بأي طرق أخرى، تطورت تطورا كبيرا في هذا القرن وثبت أنها شديدة التدمير. هذا هو المطلب الأول، وهو يفوق في أهميته أي مشاكل فردية كانت تشغل وسائل الإعلام وتبدو أحيانا ذات فائدة للسياسيين الذين يرغبون في عرض ما يقررون.

وفيما يتعلق بتوجيه السياسة، سوف أحدد المصالح الأمريكية سلبا وإيجابا. فمن الناحية السلبية نجد أنه ليس من مصلحة أمريكا أن تهيمن على أي إقليم كبير من العالم، بما في ذلك أوروبا أو آسيا ـ أو كلاهما معا بالتأكيد ـ أي دولة أو مجموعة من الدول يمكنها حينذاك تنظيم نفسها لتحقيق أهداف معادية للولايات المتحدة. الأمر الثاني هو أن على الولايات المتحدة أن تقبل المشاركة في مجتمع عالمي معترف فيه بالمصالح الدولية سواء كان الأمر متعلقا بالاقتصاد أو بالاتصالات أو بالتكنولوجيا.

ومن الناحية النظرية، يمكن للولايات المتحدة أن تتبع سياسة تقوم على أسس دولية كتلك التي اتبعتها بريطانيا في أوروبا في معظم القرن التاسع عشر وهي تبني وضع

«العزلة الرائعة» والإبقاء على علاقات طيبة مع الكل، بينما تلقي بثقلها على الجانب الذي يوفر بعض المزايا في لحظة معينة (وفي حالة بريطانيا كان هذا في الغالب هو الجانب الأضعف). وسوف يكون هذا هو الشكل الحديث لدبلوماسية توازن القوى. وفي حين يمكن تحقيق ذلك من الناحية النظرية، فلا أعتقد أن الولايات المتحدة لديها من الفلسفة أو الأفراد أو الموارد مايكفي للقيام بذلك على أساس دولي متين، أو حتى لتطويره كفلسفة. لذلك فإن أفضل طريقة لفهم مشكلة السياسة الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة هي الاعتراف بأن هناك اختلافات جوهرية في علاقات أمريكا بأوروبا وبدول العالم القديم منفردة وبتلك الدول الموجودة في آسيا.

فداخل أوروبا، لم تختف تماما الصراعات والمنافسات والذكريات التاريخية، ومع ذلك فنشوء صراع استراتيجي بين القوى الأوروبية أمر مستبعد. ومهما كانت الاختلافات في المنهج بين الدول الأساسية في الاتحاد الأوروبي وماتسمى بدول الحافة، فلا يحتمل أن تؤدي إلى صراع عسكري.

مجتمع الباسيفيكي

ليس هذا هو ما عليه الحال في آسيا. إننا نتحدث ـ كما يحدث من حين إلى آخر ـ عن مجتمع الباسيفيكي. إلا أن أي دارس لعلاقات اليابان والصين وكوريا والجزء الآسيوي من روسيا، بل والهند أيضا، لابد أن يعترف أن علاقاتها في هذه المرحلة أقرب إلى تلك التي كانت قائمة فيما بين الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر منها إلى تلك التي بين الدول الأوروبية في القرن العشرين، وإذا ما اتجهنا إلى المنطقة الواقعة إلى الجنوب من أوروبا لوجدنا أن نمو الأصولية هناك لا يشكل فقط مجرد تحد غير مباشر للنظام العالمي، بل تحديا صريحا لا مثيل له في قلب أوروبا. وهي بربطها بين الدين والسياسة بمفهوم تبشيري يزعم أنه الحل الصحيح الوحيد للقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، وهو ما يعد رد فعل واضحا للفلسفات المادية التي تسود الغرب، فإنها تتحدى القيم الغربية عبر الحدود.

لهذا السبب وكثير غيره، تماما كما كانت الحال عند نهاية الحرب العالمية الثانية، ينبغي على الولايات المتحدة ودول أوروبا أن تقيم نوعا خاصا من العلاقة فيما بينهما. لا يكفي أن لهما عدوا مشتركا، فكل منهما يواجه مشاكل متشابهة في الداخل والخارج وهذه المشاكل يمكن القضاء عليها بمناهج مماثلة. وليس الأمر مجرد اتخاذ قرار بشأن وجوب توسع الناتو ليشمل وسط وشرق أوروبا أو عدمه أو الطريقة التي يجب بها النظر إلى المصالح الأمنية الروسية، بل هو الطريقة التي يتم بها جعل التحالف القديم، الذي ساهم بقدر كبير في استقرار عالم الأطلنطي ورفاهيته طوال نصف قرن، متمشيا

مع المتطلبات السياسية والاقتصادية للحقبة الجديدة. وكثير من أجزاء العالم التي جنت فوائد محدودة من «التباعد» السوفييتي الأمريكي تطالب الآن بصورة شرعية بمراعاة مصالحها بشيء يختلف عن البعد العسكري المحض.

وعند نهاية الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا هي الدولة الأوروبية الكبرى الوحيدة التي نجت من الاحتلال ونجحت في الحفاظ على مؤسساتها واستطاعت الانتقال من القوة للنفوذ بطريقة مدهشة. لقد احتاج الأمر إلى انضباط ذاتي ومهارة غير عاديين كي تغير أمة، كانت في مركز الشؤون الدولية، اهتمامها بالطريقة التي فعلت بها بريطانيا ذلك في العقود التالية لسنة 1945. وبينما كان أسلوب الديغوليين في التعامل مع الولايات المتحدة هو جعل الخلافات مؤلمة لأقصى حد ممكن كان الأسلوب البريطاني هو جعل الخلافات محرجة إلى أقصى حد ممكن. وعلى المدى البعيد، ومن خلال شبكة المؤسسات والاستشارات، ظهر مجتمع عام من المصالح ذو فائدة عظيمة لكل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

الاتحاد الأوروبي

منذ ذلك الحين تغيرت كثير من المساومات التكتيكية التي قامت عليها أوروبا وأمريكا والعلاقات الأوروبية الأمريكية وكان انتهاء الحرب الباردة أهم حدث في السنوات القليلة الماضية، ومع انتهاء حالة التقسيم التي كانت عليها ألمانيا، لم يكن ممكنا أن يظل العالم الذي كانت فيه فرنسا تتمتع بزعامة سياسية ما في القارة الأوروبية، بينما تفخر ألمانيا بزعامتها الاقتصاديية و ترتبط أمريكا بكل منهما من خلال دورها الأمني، على شكله القديم، وبعد الوحدة، أصبحت ألمانيا الغربية، المرتبطة عضويا بالولايات المتحدة من خلال الناتو والاتحاد الأوروبي من خلال فرنسا، قوة أوروبية أكثر أهمية. أما بريطانيا التي قدمت أقصى ما يمكن من عون في وضع الإطار العام، فقد ظلت مترددة فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي.

إلا أنه إذا كان على جزء من النظام العالمي أن يحرر نفسه من الاعتماد على الاعتبارات الاستراتيجية الضخمة، فلابد أن يستفيد من علاقة أمريكا بأوروبا (ونصف الكرة الغربي). وهذا ليس تحديا تنظيميا بقدر ماهو تحد لتطبيق مبادىء العلاقة الخاصة بين أمريكا والمملكة المتحدة على منطقة شمال الأطلنطي. وأنا لا أتفق مع من يقولون بوجوب نقل «علاقتها الخاصة» إلى ألمانيا. فهذا لن يكون مفيدا لألمانيا ولن يكون ذا أهمية للولايات المتحدة. وليس من مصلحة أمريكا السعي لأن يكون لها شريك مميز في قارة أوروبا، ولا أعرف زعيما ألمانيا واحدا يرغب في تلك العلاقة. وما تحتاج إليه كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الآن بحق، ومعهما تلك الدول الديمقراطية من غير

أعضاء الاتحاد الأوروبي هو أن يصنعوا معا سياسة دولية ليست موجهة نحو الأعداء، فالخطر الأمني مرتبط بالتهديدات المحتملة، وإنما بالفرص الدولية. إلا أن هذا لا يزال غير مفهوم فهما كافيا. وليست الإقليمية حكرا على أمريكا.

ومن الناحية التاريخية نجد أن هناك منهجين للعلاقات الأوروبية الأمريكية. أحدهما هو المنهج الديغولي، الذي كنت متعاطفا معه في حينه، وكان هذا المنهج يعكس متطلبات دولة عانت من صعوبات جمة في الحرب وأثناء فترة التخلي عن مستعمراتها، مما جعلها في حاجة ماسة إلى تأكيد هويتها. والمنهج الثاني هو منهج بريطانيا العظمى، تلك الدولة التي تتمتع بقدر أكبر من الإحساس بهويتها وكانت تسعى إلى إقامة نمط من التعاون يصعب تحديه، وبمرور الوقت صار الطرفان مقتنعين بأن مصالحهما المشتركة تتجاوز كل خلافاتهما الصغرى. وكان المنهج البريطاني يعكس ميراثا تاريخيا من السياسة الخارجية العالمية. في حين كان المنهج البريطاني موجها أكثر إلى حساب الهوامش التي يعتمد عليها الاستقرار في وسط أوروبا خاصة في الوقت الذي كانت فيه ألمانيا مقسمة. وكان منهج بريطانيا يهدف إلى ترسيخ هويتها عن طريق التسليم صراحة بالأهداف المشتركة. أما المنهج الفرنسي فيهدف إلى تأكيد التميز، وأثناء الحرب الباردة، عندما كانت الولايات المتحدة صاحبة الدور الأكبر في الأمن، وحينما كان هناك تحد دولي مرئي واحد، كان من المعقول تحديد الهوية الأوروبية من خلال محاولة انتزاعها من الولايات المتحدة. والآن ليس هناك أسهل من حمل أمريكا على الإعراض عن أوروبا، ولا أبسط من إقناع الأمريكيين بعدم وجود أي مصلحة خاصة لهم في أوروبا. إن المهام التي أمام أوروبا الآن على قدر كبير من التعدد، بحيث لا ينبغي على الولايات المتحدة أن تمنحها لها. وقضايا مثل اشتراك دول وسط أوروبا في الاتحاد الأوروبي سوف يحلها الأوروبيون أنفسهم ولا حاجة لأن تتخذ الولايات المتحدة موقعا ما أو تقحم نفسها. سواء اتبعت أوروبا هندسة متعددة، وهو ما أفضله، أو أصبحت أكثر اندماجا، فهي لن تتأثر تأثرا شديدا بالقرارات الأمريكية ولا ينبغي لها ذلك.

الأمر المهم الآن هو عدم وجود فصل قاطع بين المناطق التي يعتقد أنها أوروبية صرفة وتلك التي يحكم عليها بأنها أمريكية خالصة. وما نطالب به في النهاية هو حوار بين الرأي العام كما ظهر في أوروبا وما بدأ في الظهور حاليا في أمريكا، وهناك حاجة الآن إلى البحث عن القدرة الإبداعية التي ظهرت في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ولكن في أجواء تختلف تماما عن تلك التي سادت عندما كان ستالين وخلفاؤه الشيوعيون يحكمون من الكرملين. وتدين الحرب الأهلية الغربية التي بدأت سنة 1914 وانتهت سنة 1945 بالكثير إلى استعداد الولايات المتحدة والحلفاء والأصدقاء

الأوروبيين، الذين كانوا يتشاورون فيما بينهم، للتعبير عن خلافاتهم. إلا أنهم كانوا في نهاية الأمر قادرين على التعاون والعمل معا.

وفي الولايات المتحدة، يعد إعطاء أولوية للعلاقات الأوروبية أمرا ملحا. وكان ذلك مفتقدا، ليس فقط فيما يتعلق بالسياسة اليومية، وإنما أيضا في العجز عن تبني وجهات نظر أبعد مدى والعمل على تحقيقها. لذلك فإن الجدل الدائر حول عضوية الناتو على سبيل المثال، لا ينبغي السماح له بأن يظل قائما إلى ما لا نهاية. فهذه القضية لابد أن تحسم بطريقة أو بأخرى. فالكل يدرك أن هذا لم يعد زمن الحرب الباردة ومن ثم لم يعد ممكنا إقامة علاقة أطلنطية تقوم على القضايا الأمنية وحدها.

ما ينبغي علينا القيام به الآن بشكل أكثر إلحاحا هو وضع بعض الأهداف لدول شمال الأطلنطي، كي يمكننا مرة أخرى العمل في إطار مشترك. ويجب علينا أن نبدأ جادين في البحث عن شكل ما لاتحاد التجارة الحرة في شمال الأطلنطي، وليكن اتفاقية تجارة حرة تتعدى حدود أي اتفاقية قائمة الآن. وأي شيء تقيمه أمريكا في نصف الكرة الغربي لابد أن يكون مرتبطا بهذه المؤسسة الأطلنطية ويمكننا من العمل نحو هدف واتجاه محددين، في ظل الاضطرابات المحتملة في أجزاء أخرى من العالم ومع تغير موازين القوى التي سيحدث حتما عند ظهور قوى جديدة.

وهناك سلسلة متوالية من الزعماء الأمريكيين الذين ينتمون لكلا الحزبين السياسيين، كثير منهم لا يعرف عنهم عاطفيتهم المفرطة (وهي صفة ليست شائعة بين من يصلون إلى منصب الرئاسة)، ظلوا طوال ما يزيد على جيل كامل يعتبرون أنه من الطبيعي في حالة القضايا الكبرى أن يكون تعاون بريطانيا والولايات المتحدة أمرا واجبا. ورغم عدم إعطاء مستوى التشاور شكلا رسميا، فقد كان ضروريا بالنسبة لتشكيل السياسة في كلا الحزبين وفي كلتا الدولتين. والآن يكمن التحدي في رؤية إن كان تحقيق ذلك ممكنا في ضوء العلاقات الأوروبية الأمريكية، حيث يمكن للتجربة البريطانية أن تسهم مساهمة فعالة، أم لا. ولم تعد أوروبا في حاجة إلى انتزاع هويتها من الولايات المتحدة. ففي عالم التسعينيات تدرك كل منهما نقاط قوتها وضعفها. ولا طائل من التفكير المستمر في أي منها. والأمر الأكثر إلحاحا هو معرفة إن كانتا تقدران مصالحهما المشتركة وتسعيان إلى خلق أشكال جديدة من التعاون تخدم تلك المصالح أم لا. ودول شمال الأطلنطي، والتي تمثل حضارة عظيمة في عالم تظل فيه الديمقراطية والتقدم الاقتصادي أملنا وليس ضماننا مطالبة بإعادة ما قامت به بنجاح في الجيل الماضي، على أن يكون على المستوى العالمي هذه المرة.